

العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة

بلحسن سارة نبيلة¹

ملخص

يمكن اختصار الأهداف التي ترمي إليها خطة الشراكة الأوروبية المتوسطية في الرموز الأربعة التالية: الاستقرار والأمن والحريات والتنمية. إنه لمن البديهي أن المخاطر الناجمة عن زعزعة الاستقرار واهتزاز الأمن وانتهاك الحريات وتراجع التنمية في البلاد المتوسطية النامية، كان دوما مبعثا للقلق ومدعاة لليقظة والحيلة لدى المجموعة الأوروبية، وإن بقي الاستقرار في أوربا غير مهدد في حقيقة الأمر، مهما تفاقمت الأوضاع في ربوع العالم المتوسطي النامي. إلا أن الأمن في أوربا بمفهوم مقاومة الجرائم المستوردة، يبقى متأثرا بما ينشأ عن التخلف التنموي والبطالة وغياب الحريات والتراكم الديمغرافي، من هزات اجتماعية وسياسية وأمنية في شتى أنحاء البلاد المتوسطية الثالثة. كما أن الجديد في استراتيجية الاتحاد الأوروبي، يكمن في الدفاع عن الحريات، واعتماد التنمية المؤزرة والسريعة في ربوع العالم المتوسطي النامي، كعنصرين رئيسيين في خطة الشراكة. إلا أنه، من المفروض أن تكون رموز الشراكة الأربعة متكاملة، بمعنى أنه لا استقرار من دون أمن، ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية، وأساس هذا التكامل هو المساهمة الأوروبية الفعالة في تنمية ورفاهية شعوب العالم المتوسطي النامي، دون أن ننسى الدور المطلوب من الدول المتوسطية الشريكة، المتمثل في اتخاذ زمام المبادرة، من خلال طرح القضايا بكل جرأة وشفافية، والعمل على إعادة تأهيل كل ما هو متعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعي

مقدمة

تعتبر سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية ماستريخت

¹أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3

حيز التنفيذ في نوفمبر 1993. وكانت بدايات هذا التوجه، اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في كورفو باليونان في جوان 1994 وكلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطة والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المديين القصير والمتوسط، ثم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر من عام 1994 بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطة، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل. وفي القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا في ديسمبر 1994، أعطى المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الأوروبية المتوسطة، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطة المتجددة، وأصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولاً بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ.

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطة، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطة، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطة، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

لقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي، عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطة، لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995، الأثر الكبير والدفع القوي لفكرة عقد هذا الاجتماع، الذي تم تحديد موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الأسبانية للاتحاد الأوروبي. وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها اسم "الوثيقة الموحدة"، تناولت المجالات التالية: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، المجال البشري والاجتماعي، كما يشمل هذا التعاون المجالات الثقافية والإعلامية والشباب والهجرة والتعاون القضائي والبحث العلمي... إلخ. على هذا الأساس، قام وفد من الترويكا الأوروبية بجولة في المنطقة المتوسطة في أبريل وماي 1995، لعرض الوثيقة على الدول وتسجيل الملاحظات، حتى يتسنى إعداد وثيقة تأخذ في اعتباراتها آراء كافة الدول المشاركة.

أولاً: أسباب انعقاد مؤتمر برشلونة.

تعد عملية برشلونة، مبادرة متفردة وطموحة، وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة، وقبل الخوض في أسباب انعقاد المؤتمر الأوروبي، سنحاول تقديم بعض التعاريف لمفهوم الشراكة.

الشراكة هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت كلها تقريباً إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فرض عليها من ثقافة ولغة، كما يمكن القول أن الشراكة الأوروبية المتوسطية هي سياسة متقدمة من سياسات المجموعة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية.

وعموماً يمكن تعريف الشراكة على أنها محاولة لتقريب سياسات الدول وإخضاعها لمفهوم "التقارب" في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي بالضرورة إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي، فالغرض هنا هو اتفاق وتعاون في ميدان أو ميادين معينة، وذلك لبلوغ أهداف محددة قد لا تكون بالأساس مشتركة.

لا شك أن هناك عدة أسباب دفعت صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط، هذا البحر الذي يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر استتباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عمقا من أعماق خطة أوربا الكبرى، ألا وهي الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم اقتصادياً وثقافياً وسياسياً.

- الوقوف أمام انفراط الولايات المتحدة بمقدّرات الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دوراً فعالاً للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي لن يتسنى من دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار برشلونة الذي يرى البعض أنه صُمم خصيصاً لمنافسة آلية قمم الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.

- تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.

- الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لتفادي آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتخليص هذه الدول من أسباب القلق وبؤر التوتر والنزاعات، التي تنعكس على معدلات هذه الهجرة، وأهمها الفقر، البطالة، الاضطهاد السياسي، الاستبداد، والتطرف الديني.

- خطر الإرهاب، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها.

أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط وشرقه، فإن السبب الرئيسي الذي دفعها للمشاركة في القمة الأورومتوسطية، في ظل وجود التجمعات الكبرى مثل نافتا الآسيوية، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات، هو الاستفادة من الارتباط بوحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وإن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية التي تواصل اتساعها، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتطوير اقتصادياتها، ولدعم عملية التحرير والإصلاح الاقتصادي، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، سواء من الاتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.

ثانيا: أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

لقد عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة. ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وبشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات.

وهكذا تم تدشين الشراكة الأوروبية المتوسطية وما تنطوي عليه من تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ثالثاً- الأدوات التمويلية للشراكة:

تتمثل الأدوات التمويلية للشراكة الأوروبية المتوسطية فيما يلي:

1-برنامج ميدا: يعد برنامج "ميدا" الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوروبا.

يتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و"ميدا2".

في إطار برنامج ميدا يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الاستراتيجية المراد تنفيذها، واستناداً على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية، وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة أخرى، وعلى أساس هذه البرامج يقوم مكتب تعاون يسمى "يوروميد"، بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءاً من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم.

أما فيما يخص تحديد المخصصات السنوية للمدفوعات والالتزامات المالية لبرنامج "ميدا" في ميزانية الاتجاه الأوروبي، فتقوم بها السلطة المختصة بالميزانية (مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي).

وفي الأخير يمكن أن نضيف أن بنود وأنظمة برنامج ميدا تسري على الأبواب الثلاثة لعملية برشلونة، كما تهتم بتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي على حد سواء، ولا تقتصر الجهات المستفيدة من أنشطة هذا

البرنامج على الدول والمناطق فحسب، بل أنها تتضمن أيضا أجهزة محلية، منظمات إقليمية، وكالات عامة، مجتمعات محلية، جمعيات ومنظمات غير حكومية... إلخ، حيث يعتبر دعم المجتمع المدني بمثابة جزء لا يتجزأ من أهداف الشراكة.

2- بنك الاستثمار الأوروبي: أنشأ بنك الاستثمار الأوروبي، بموجب اتفاقية روما، وباعتباره هيئة من هيئات الاتحاد الأوروبي، يعمل البنك بشكل دائم على تكييف أنشطته مع تطور سياسات المجموعة الأوروبية.

يعد بنك الاستثمار الأوروبي فاعلا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط منذ 1974، وتدرج أنشطته في هذه المنطقة تحت الإطار السياسي للاتحاد الأوروبي، كما أنها تتم بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية ومع مؤسسات دولية أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وينبغي أن ينظر إلى جميع هذه العمليات في سياق الفصل الاقتصادي والمالي لعملية برشلونة، كما أنها تتماشى مع الاستراتيجية التنموية لدى الدول المستفيدة، وكذا مع أنشطة سائر الجهات المانحة ووكالات التمويل الأخرى.

يعقد بنك الاستثمار الأوروبي العزم على دعم الشراكة الأوروبية المتوسطية، في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، وإيجاد أدوات مالية جديدة. وينوي البنك بالخصوص تعميق عمله في المجالات التالية:

- دعم عمل الاتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي.
- تيسير تنمية التعاون فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة "التعاون جنوب-جنوب"، أو مع الاتحاد "جنوب-شمال".
- تعزيز الاستثمار الخارجي المباشر للاتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة، وتنمية المقاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين أو محليين.
- تعزيز التمويلات لفائدة مشاريع ذات طابع اجتماعي.

ولقد أضفى تأسيس الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأوروبية المتوسطية (FEMIP)، بُعدا جديدا على عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدى الشركاء المتوسطيين، وتعطي هذه الهيئة التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار الخاص، ويمكن إيجاز أهدافها فيما يلي:

- دعم مشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية.
- عمليات مساعدة لدعم مسلسل الإصلاح الاقتصادي والخصوصية في البلدان المتوسطية الشريكة.
- تقديم منتجات مالية مبتكرة، رؤوس أموال، ومساعدات تقنية.
- ولتفعيل الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، عمل بنك الاستثمار الأوروبي بشكل وثيق مع كل الأطراف المعنية بالتنمية في المنطقة المتوسطية و أهمها: اللجنة الأوروبية، البنك الدولي، البنوك الأوروبية، بنوك الدول المستفيدة، والبنك الإفريقي للتنمية...إلخ.
- الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي.**
- أكد بيان برشلونة في هذا الجانب، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في المنابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة إزدهار مشترك. وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية:
- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.
- وسعى إلى بلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، تركز على ثلاث عناصر أساسية هي: إنشاء منطقة تجارة حرة، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.
- أولاً: إقامة منطقة تجارة حرة.**

تم تحديد سنة 2010، كتاريخ علمي لإنشاء منطقة للتبادل الحر، بمقتضى اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية، ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقاً للالتزامات التي تفرضها المنظمة

العالمية للتجارة، وخلال فترة انتقالية أقصاها 12 سنة فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء، ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة.

فبالنسبة إلى المنتجات الصناعية، يجري إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على تدفقها وفق جداول يتفق عليها الشركاء، ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم وتأهيل القطاع الصناعي للدول المتوسطة.

كما سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا، على أساس المعاملة التفضيلية والمتبادلة، وعلى ضوء السياسات الزراعية المتعددة، وفي ميدان الخدمات ستحرر التبادلات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات مراكش "الاتفاقية العامة للتعريفات في مجال الخدمات GATS".

أما المرحلة الثانية، فتهم بدخول الدول المتوسطة في حوار شامل بينها، من أجل عقد اتفاقيات تجارة حرة فيما بينها. وقد قرر الشركاء تسهيل الإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة من خلال ما يلي:

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، وسيادة المنافسة.
- إتباع سياسات مرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني لكل شريك، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومستويات النمو لكل منهم.
- العمل على تحديث وتعديل البنيات الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري وقانوني ملائم لسياسة اقتصاد السوق، والعمل في نفس الوقت على التخفيف من العواقب الاجتماعية السلبية، التي يمكن أن تترتب عن هذا التعديل، بإتباع برامج لمنفعة الفئات الأكثر احتياجا.
- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

ثانيا: التعاون والتداول الاقتصادي.

بالنسبة للتعاون الاقتصادي فقد حددت له المجالات التالية:

- الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تُبنى على كل من المدخرات المحلية الموجهة للاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ مواتي للاستثمار بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.

- التأكيد على أن التعاون الإقليمي المحقق على أساس اختياري، وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملاً رئيسياً في بناء منطقة التبادل الحر.
- تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، والعمل على خلق بيئة مشجعة على هذا التعاون، وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة، إضافة لخطّة العمل المتوسطة، والاعتراف بضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.
- الاعتراف بدور المرأة في التنمية، والعمل على رفع إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- شدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الثروة السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والعمل على تنميتها والتعهد بتسهيل التدريب والبحث العلمي، والعمل على اتخاذ إجراءات مشتركة لهذا الغرض.
- الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في الشراكة الاقتصادية الأوروبية، وتوطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة، والعمل على توفير الإطار المناسب لتيسير استثمارات شركات الطاقة ونشاطاتها، وتمكينها من مد وتوسيع شبكات الطاقة والربط بينها.
- التأكيد على إعطاء الأولوية للموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها، وتعزيز التعاون في هذه المجالات.
- التعاون من أجل تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتشجيع النمو الريفي المتكامل، والتركيز في هذا الصدد على المعونة التقنية والتدريب، ومساندة خطط الشركاء لتنويع الإنتاج، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة، والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.
- التشديد على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية، بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال وتنمية تكنولوجيات المعلومات وتحديث شبكة الاتصالات، ووضع برنامج وفقاً للأولويات في هذا المجال.
- احترام القانون الدولي البحري، خاصة في النقل بين الدول.

- تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، وتعزيز التخطيط الإقليمي.
- العمل على تعزيز طاقات البحث والتطوير والإسهام في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنية، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث، نظرا لأهمية العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات، من أجل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات.

ثالثا: التعاون المالي.

أشار بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي في إنجاح الشراكة، لهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الأكبر. إذ أن كل ما حدد من تعاون اقتصادي وحتى السياسي والاجتماعي، لا يمكن أن ينجح ما لم يكن مرفوقا بدعم ومعونة مالية، يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطة الشريكة، إضافة إلى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، والمعونات الثنائية من الدول الأوروبية. على أن يكون هذا التعاون المالي موجها بصفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية.

لقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 4685 مليون وحدة نقدية أوروبية "إيكو" للفترة 1995-1999، لتنفيذ ما اتفق عليه في كافة مجالات التعاون، في إطار ما عرف ببرنامج "ميذا1"، ومن أهم العمليات التي تم تمويلها نجد: التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطة، التحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم، وأخيرا المشاريع الإقليمية.

وتصل ميزانية برنامج "ميذا2" خلال الفترة 2000-2006، إلى 5.35 مليار أورو، ويصل حجم الاعتمادات التي يطرحها البنك الأوروبي للاستثمار للسنوات 2000-2007، إلى 6.4 مليار أورو.

وإذا حاولنا إلقاء نظرة عامة على التعاون المالي الأورومتوسطي خلال السنوات الأخيرة نجد أن: برنامج "ميذا" قدم التزامات فعلية قيمتها 6331 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، ومدفوعات قدرها 2176.4 مليون أورو، خلال نفس الفترة.

كما قام بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم قروض وصلت إجمالي قيمتها إلى 9492 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، وشهدت القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة.

تقييم الإطار العام للشراكة الأوروبيةمتوسطة

الظروف الدولية والإقليمية تؤكد على أن العلاقة المتמסكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط ضرورية وحيوية، ليس فقط للأطراف المعنية بالشراكة، بل لأجل الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي. وبالرغم من إدراك جميع الأطراف لأهمية هذه العلاقة وضرورة تسريع عملية التكامل، إلا أنه وبعد مضي أكثر من عقد من الزمن على توقيع إعلان برشلونة، فإن القليل قد تم إنجازه مقاسا بأهداف الشراكة، وأنه أمام العلاقات الأوروبيةمتوسطة مشوارا طويلا لتقطعه حتى تصل إلى ما تضمنه إعلان برشلونة من أهداف.

أولاً: في الجانب الاقتصادي والمالي:

1- التعاون الاقتصادي

فيما يتعلق بالمحور الاقتصادي، والذي يهدف إلى تحقيق الازدهار وإيجاد منطقة تبادل حر بحلول عام 2010، فقد تعثر، ويعتقد معظم المراقبين أن هدف السوق الحرة صعب التحقيق خلال السنوات القليلة القادمة بسبب الآثار السلبية المتوقعة والتي من أهمها:

- إن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية للاتحاد الأوروبي، سيؤثر على النمو في المدى المتوسط، بسبب انخفاض النشاط في القطاعات المحمية لحد الآن، وغير القادرة على المنافسة.

- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على الموازنة العامة للدولة، وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بنسبة هامة في إيرادات الدولة.

- إن إلغاء التعريفات الجمركية من جانب واحد على السلعة الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، سيمارس كذلك ضغطا كبيرا على الميزان التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط، بسبب زيادة الواردات من هذه السلع، كما أنه على المدى المتوسط سوف

يكون هناك طلب إضافي على سلع التجهيز والسلع الوسيطة في دول المتوسط المشاركة، بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج.

- كما أن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي في الدول المتوسطية، وسيدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة من الاتحاد، بدلا من السلع المحلية، بسبب المكاسب المرتبطة بالكفاءة والأسعار.

- بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر فتح الأبواب للمنتجات الصناعية القادمة من دول شرق وجنوب المتوسط، دون أي قيود وفقا للاتفاقات الموقعة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كافيا من جانبه لحفز اتفاق التجارة الحرة، دون أن يحاول تقديم مزايا أخرى.

كما أن الدول المتوسطية الشريكة، ما زالت تعترض على ما يسمى "السياسة الزراعية المشتركة"، التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، والتي بموجبها تتلقى الزراعة الأوروبية دعما هائلا يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد. الأمر الذي يجعل منافسة المنتجات الزراعية الأوروبية أمرا بالغ الصعوبة، بالإضافة إلى التزام أعضاء الاتحاد ضمن اتفاقية ماستريخت، بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي.

وهكذا يتضح أنه، برغم الآمال التي عقدتها دول جنوب وشرق المتوسط على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 10 سنوات من الآن، إلا أن التعاون الاقتصادي والانفتاح التجاري المعلن على منطقة المتوسط لم يحصل على أرض الواقع. وبالرغم من التراكبات السياسية والدبلوماسية وحتى الأمنية الأخرى، التي تعيق الشراكة، فإن الانغلاق التجاري الأوروبي على الدول المتوسطية وشح الاستثمارات داخلها، يمثل العائق الأول لتكريس شراكة فعلية. وتقول الأرقام الأوروبية، أنه تم تحسين وتيرة تبادل البضائع بين الطرفين بشكل ملموس، ولكن العجز التجاري لصالح دول الشمال تصاعد بشكل خطير، مما يحد عمليا من الطابع المتوازن للشراكة نفسها.

2- التعاون المالي:

إن الشراكة الأوروبية متوسطة، بحاجة ماسة إلى موازنة ذات مصداقية، قادرة على ترجمة الأهداف المعلنة على أرض الواقع، وإذا حاولنا تقييم التعاون المالي نجد أن 26% فقط من الأموال المخصصة في "ميديا1" تم صرفها، وتعود الأسباب إلى المفوضية وتعقيدات

آلياتها وشروطها المجحفة، وإلى تغليب المصالح الفردية لبلدان الاتحاد. فكثيرا ما تم سحب مشاريع لأنها لا تستجيب للمصالح الجيوسياسية والتجارية لدولة دون أخرى. كما أن الاتحاد الأوروبي لم يوافق إلا على 5.3 مليار أورو، كميزانية لـ"ميدا2"، رغم أن المفوضية طلبت أن تكون الميزانية 6.7 مليار أورو. ويردّد المسؤولون الأوروبيون أنهم سيفون بكافة تعهداتهم تجاه المتوسط، ولكن لا توجد أي تعهدات فعلية للرفع من المخصصات المالية للدول المتوسطية الشريكة، في حين أن التطورات التجارية الدولية وتصادد إشكالية الهجرة وارتفاع وتيرة الأزمة السياسية المترتبة عن الأنشطة الإرهابية وتأجج منافسة الدول الشرقية وتدايات العولمة، تعتبر كلها عوامل تستوجب مزيدا من الأموال لصالح دول المتوسط.

الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي ومن الدول المتوسطية لإنجاح الشراكة.

في ظل التصور المقترح للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوربا وجنوب وشرق المتوسط، فإنه بحلول عام 2025، ستكون هناك منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطة تضم أكثر من 40 دولة، تكون سوقا قوامها نحو 800 مليون نسمة، وبحلول عام 2010، ستكون هناك منطقة تجارة حرة بالنسبة للسلع المصنعة، ونسبة كبيرة من تحرير التجارة للمنتجات الزراعية، ليس فقط بين الدول المتوسطية والأوروبية، لكن أيضا فيما بين الدول المتوسطية بعضها البعض.

ونخلص من ذلك، إلى أن هناك واقعا جديدا يواجهه الدول المتوسطية المشاركة، ينبغي عليها التعامل معه بفاعلية، ودورا أوروبيا يجب أن يلعبه الاتحاد الأوروبي، لإنجاح الشراكة الأوروبية متوسطة.

أولا: الدور المطلوب من الدول المتوسطية.

مما لا شك فيه أن اتفاقات الشراكة، سوف تلقي على كاهل الدول الطالبة للشراكة المزيد من العبء، في سبيل إعداد اقتصادياتها للتعامل مع الأسواق المفتوحة ودعم قدراتها التنافسية.

ويطلب ذلك تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية، بحيث يتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات على المستوى الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي أهمها:

- ضبط جوانب الطلب الكلي، بانتهاج برنامج للإصلاح النقدي والمالي، ورفع كفاءة العرض وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات.
- تحرير الأسواق ورفع القيود على الاستثمار، والتجارة الداخلية والخارجية.
- توحيد وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- الحد من الإعانات والدعم.
- تبني فلسفة جديدة لإدارة الاقتصاد الوطني، من خلال آليات السوق، تحقيقا للاستغلال الأكفأ للاستثمارات المتاحة.
- خلق بيئة ومناخ مواتي لجذب وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة، لتحقيق طفرة في حجم الاستثمارات وإضافة طاقات إنتاجية جديدة.
- ويتضح مما سبق أن نقطة الارتكاز في دور الدول المتوسطة، لرفع قدراتها التنافسية في اتفاقيات الشراكة، تتمثل في المحاور الآتية:

1- تحسين مناخ الاستثمار:

- ونشير هنا إلى أن الأمر لا يقتصر على سن التشريعات المانحة للإعفاءات الضريبية المختلفة، بل يتسع المفهوم ليشمل إطارا عاما للعمل، تتمثل أهم عناصره فيما يلي:
- الديمقراطية الحقيقة الكاملة المتكاملة.
 - وضوح الرؤى المستقبلية، واستقرار التشريعات والبيئة الاستثمارية.
 - العدالة والمساواة في المعاملة بين المستثمرين في المجالات الاستثمارية.
 - المرونة وإزالة المعوقات الحقيقة أو المفترضة.

2- التحفيز المستمر للقطاع الخاص:

- إن التحرير الاقتصادي يعني التحول من سيطرة القطاع العام إلى وضع يقوم فيه القطاع الخاص بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وهذا يتطلب ضرورة تشجيع هذا القطاع، وفسح المجال لزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال:
- إزالة القيود التي تحول دون ممارسة القطاع الخاص للأنشطة المختلفة، باستثناء ما تتطلبه دواعي الأمن الوطني والاجتماعي.
 - فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات العامة، بالإضافة إلى دعم نشاطه في مجالات البنية الأساسية ونشاط الخدمات العام.

- تقديم الحوافز في مجال التصدير، لتشجيع الاستثمار في هذا الاتجاه، تحقيقا لتوازن ميزان المدفوعات.
- استخدام الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج بطريقة تؤدي إلى جذب استثمارات القطاع الخاص.
- تفعيل دور المؤسسات المالية في تشجيع الاستثمار الخاص.
- تقديم حوافز مباشرة لمشروعات محددة، كمنح مالية وأرض مجانية أو إيجار رمزي...إلخ.

- تبسيط الإجراءات الضريبية.
- تبني سياسات التي تكفل اجتذاب رؤوس الأموال إلى الداخل.

3- العمل على زيادة معدلات النمو:

ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي التركيز على:

- زيادة معدلات الاستثمار تدريجيا، كنسبة من الناتج الوطني.
- زيادة معدلات الادخار، من خلال حملة وطنية لتنشيط الوعي الادخاري وجذب المدخرات من الخارج، ورفع مستوى الإنتاجية، وإزالة القيود على نشاط القطاع الخاص، ورفع كفاءة المشروعات العامة.
- وضع استراتيجية واضحة للتطوير ونقل التكنولوجيا.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي كأمر حتمي.
- تنمية سوق المال، ليكون أكثر قدرة على تدوير وتشغيل مدّخرات المجتمع، وترشيد تخصيص موارده على الأنشطة الأكثر عائدا.
- العمل على إطلاق المنافسة، وتصفية المراكز الاحتكارية التي تحمي انخفاض الكفاءة.
- تحسين جودة الإنتاج، من خلال تشجيع تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات الصناعية والخدماتية.
- تحسين وصيانة البنية الأساسية، لتواكب متطلبات تحقيق الانطلاقة الإنتاجية.

ثانيا : الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي

هناك دور مطلوب من الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات، من أجل تحقيق أهداف الشراكة الأوروبية ومتوسطة.

1- في المجال السياسي والاقتصادي :

إن المطلوب من الاتحاد الأوروبي هو :

- زيادة التدفقات المالية الاستثمارية، إلى بلدان جنوبي البحر المتوسط في مجالات الزراعة الصناعة، التجارة والسياحة، وفي مجالات أخرى.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- تقديم دعم مالي ومعنوي لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وإقامة مؤسسات مختلطة في هذا المجال.
- كما يمكن للدول المتوسطية الجنوبية، إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازي العجز التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي، في مشاريع تنموية، يخصص جزء منها لمشروعات البنية التحتية، والتعليم، والبحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا، والتنمية الصناعية.

2- في مجال التنمية المستدامة والعمالة المؤهلة:

إن فكرة تحقيق تنمية مستدامة وتطور اقتصادي بمعدلات متزايدة، أو حتى ثابتة، عمليا لا يمكن أن يتم ويستمر، إلا بتوفر القاعدة العملية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها من أجل استمرار التنمية.

وهذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي، ككتلة تطرح نفسها كشريك اقتصادي واجتماعي لدول جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي فإن على هذا الشريك أن يكون مستعدا للمساهمة في القيام بهذا الدور، بل المساهمة في رسمه وتخطيطه، بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة.

كما أن الاتحاد الأوروبي، مطالب بأن يسعى ويساهم في برامج تأهيل العمالة في الدول المتوسطية تعليميا وتدريبيا وتقانة، إما عبر إعداد وتمويل البرامج التدريبية، أو توفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها، لدعم برامج التأهيل أو المساهمة والمساعدة في تمويلها.

3- في مجال المعلوماتية:

يتوجب على الشركاء الأوروبيين وعلى الجانب الأوروبي تحديداً، القيام بتقديم المساعدات المادية والعلمية، للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها المتوسطية، وفي أضعف الحالات فإنه لا بد من إنشاء شبكة معلومات أوروبية متوسطة، تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاكتشاف في أوروبا، وتضعه تحت تصرف مراكز البحث والتطوير في الدول المتوسطية.

وهكذا يبدو أن أوروبا مطالبة، إذا كانت جادة في طرح مسألة الشراكة، أن تساعد شركائها على تطوير مؤسسات البحث العلمي والتطوير، وقواعد المعلومات، وشبكة الاتصال وجملة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي أتينا على ذكرها.

ثالثاً: الدور المطلوب من الطرفين الأوروبي والمتوسطي معا

أمام جملة المصاعب، التي أصبحت تواجه شراكة برشلونة، أصبح مطلوباً من طرفيها لعب الأدوار الآتية:

- إنهاء الصراعات التي تسمم العلاقات في المنطقة: في فلسطين وفي قبرص، والصحراء الغربية، دون أن ننسى العراق، فقد حان الوقت للتحرك وبالنسبة للاتحاد الأوروبي أن يفرض نفسه كوسيط ينسجم بالعزم والتصميم.
- اقتراح التفاوض على اتفاقية تعاون أوروبي متوسطي، يكون هدفه، تأسيس معاهد تكلف بطرح التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتأسيس مجلس وزراء أوروبي متوسطي، يمكن أن تتخذ فيه القرارات بأغلبية مؤهلة، وأن تكون هناك "أمانة عامة" للشراكة، تتكفل بتشغيل هذه القرارات.

- تشجيع دمج المنطقة عبر مشاريع إقليمية كبرى، في مجالات متنوعة مثل الماء والنقل والاتصالات، وهذه أفضل وسيلة لتشجيع التنمية وتبادل الكفاءات. ويجب أن يظل خلق منطقة للتبادل الحر في عام 2010 مشروعاً ضخماً، من أجل ضمان بيئة مستقرة للتبادل والاستثمارات. وفي هذا الصدد على أوروبا أن تقوم ببعض التسويات في بعض الميادين كالزراعة، وهذا هو في الحقيقة الطريق نحو النمو بالنسبة لأوروبا ولشركائها

الخاتمة

إن أبرز صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي، هي اتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995، والتي تعتبر بحق أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين الطرفين. فلقد مست كل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وبناء على هذا أقامت دول الاتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع أغلب دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.

يلاحظ من خلال جولات الحوار، التي جمعت الدول المتوسطية مع الدول الأوروبية، أن هذه الأخيرة كانت تسعى إلى استكمال مشروعها المتوسطي مع الدول المتوسطية، من خلال إقامة علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية، هذه العلاقات مقرونة بمساعدات مالية لإنعاش اقتصاديات الدول المتوسطية المتدهورة.

إذا كانت الدول المتوسطية تنتظر إلى الشراكة على أنها، يمكن أن تكون لها سندا سياسيا واقتصاديا، حيث أنها بحاجة إلى سند دولي، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والدخول في نظام عالمي جديد، تحكمه قوى أخرى، فإن دول الاتحاد الأوروبي كانت تنتظر إلى الشراكة على أنها تحقق لها مشروعها الذي ترمي إليه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو إدارة الأمن المتوسطي بعيدا عن المظلة الأمريكية، أي أنها كانت تريد الحفاظ على مصالحها في المنطقة المتوسطية، لأنها تعتبر هذه المنطقة مجالها الحيوي الرئيسي، وأن من حقها هي إدارة أزمات المنطقة وليس الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تأسيس فضاء أوروبي متوسطي مستقل عن الإدارة الأمريكية.

- رغم القيود والتحديات التي تواجه التعاون الأورومتوسطي، إلا أن وجود مجموعة من الفرص والإمكانيات المتاحة ستساعد على بلورة تعاون أورومتوسطي يعود بالفائدة على الطرفين، وله آفاق ستحمل معها النجاح الذي سيعزز التعاون والاندماج لاقتصاديات الدول المتوسطية، ويساهم في تضيق الفجوة التنموية بين الطرفين. لذلك يجب أن تكون النية صادقة والإرادة السياسية صلبة، لتجسيد برنامج العمل الذي اعتمدته ندوة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة عنها.

قائمة المراجع:

¹ - مفيد شهاب، "نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية"، مجلة

شؤون عربية، العدد 88.

- 2 - وفاء بسيم، "التعاون الأورومتوسطي"، *مجلة اقتصادية عربية*.
- 3 - نصيف حتي، "المأزق العربي"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215
- 4 - آر كيه رامازاني، "الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة"، *سلسلة دراسات عالمية*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22.
- 5 - مذكرات إعلامية أورومتوسطية، *الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميديا 2004*، المفوضية الأوروبية، 2004،
- 6 - مذكرات إعلامية أورومتوسطية، *الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميديا 2004*.
- 7 - محرك البحث Google، *بنك الاتحاد الأوروبي*؛
- 8 - مصطفى محمد العبد الله، وآخرون، *الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية*، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 9 - محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي.
- 10 - محرك البحث Google، *برنامج ميديا*.
- 11 - عرفان تقي الحسيني، "الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية" *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد 11
- 12 - محرك البحث Google، *تحديات الشراكة الأوروبية متوسطة* :
<http://www.thisissyria.net/2005/07/17/levant4.html>
- 13 - زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، *مجلة بحوث اقتصادية*، العدد 27.
- 14 - محرك البحث Google، *محصلة الشراكة الأورو-متوسطية* :
http://www.euromedbarcelona.org/home_AR.html
- 15 - سمير محمد عبد العزيز، *التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة*، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2001.

¹⁶ - زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، *مجلة آفاق اقتصادية*، العدد 82 .

¹⁷ - محرك البحث Google، *مؤتمر برشلونة الأوروبي ومتوسطي*:

<http://www.eu-delegation.org.eg/AR/docs/news52.asp.html>